مستقبل الاقتصاد العربي
حدود التعاون والمنافسة

د. محمد السعيد إدريس
آفاق عربية وإقليمية

تقديم

في ذروة الانشغال العربي بالأزمات المستحكمة التى تحكم أداء وتفاعلات النظام العربي وتفاقم من عجزه في أداء الوظائف المنوطة به ، وفي إطار انشغالنا مثل غيرنا بالبحث عن «نقطة ضوء» في نهاية «النفق العربي المظلم» وجدنا في دورية «آفاق عربية وإقليمية» أن الاقتصاد العربي يُعد ركيزة أي طموح للتقدم نحو الأمام وإيجاد حلول للأزمات وتجاوز المعوقات التى تحدَّ من تفعيّل القدرات العربية، سواء من منظور القدرات الاقتصادية العربية ، أو من منظور الأنماط التفاعلية التى تحكم أداء الاقتصادات العربية: هل هي تفاعلات تكاملية ، أم تفاعلات تنافسية، أو أن تلك التفاعلات التنافسية تصل إلى مستوى الصراع على حساب التكامل والتعاون بين هذه الاقتصادات.

وفق هذا المنظور يجئ ملف هذا العدد من دورية «آفاق عربية وإقليمية» للبحث في «مستقبل الاقتصاد العربي.. حدود التعاون والمنافسة». وقد شرَّفنا بالمشاركة في إعداد هذا الملف نُخبة من الأستاذة والخبراء والمفكرين الاقتصاديين المتميزين على النحو التالي:-

أولاً: البحث في «تحديات وفرص التعاون الاقتصادي العربي في ظل التحولات العالمية الكبرى» – كتب هذا البحث الأستاذ الدكتور مدحت نافع... وفيه يدرس فرضية أن العالم يشهد «تحولات كبرى» سيكون في مقدورها «رسم وجه مختلف للكوكب خلال العقود، وربما السنوات القليلة المقبلة، وأن هذه التحولات ستؤثر بقوة على مجمل الاقتصادات العالمية ومن بينها الاقتصادات العربية»، ومن ثم جرى التعرض لهذه التحولات العالمية، وكيف ستؤثر على الاقتصادات العالمية، والآثار المحتملة

لهـذه التحـولات عـلى الاقتصـادات العربيـة، ثـم الاتجـاه بعدهـا إلى البحـث في آفـاق وتحديـات النمـو الاقتصـادي العـربي، وسـبل النهـوض بهـذا النمـو الاقتصـادي العـربي.

ثانيـاً: دراسـة «الاقتصـاد السـياسي للتكامـل الإقليمـي العـربي وضرورة الاندمـاج في سلاسـل القيمـة العالميـة». كتبهـا المفكـر والخبـير الاقتصـادي المـصري الأسـتاذ إبراهيـم نـوار... في هـذه الدراسـة نجـد اسـتعراضاً قيـماً لآليـات التفاعـل الاقتصـادي على المسـتوى العالمـي مـن منظـور «محـركات الطلـب عـلى التكامـل الاقتصـادي»، ومـن ثـم تحديـد ثلاثـة مداخـل للتكامـل الاقتصـادي، مـع تركيـز خـاص عـلى «سلاسـل القيمـة والتقسـيم الـدولي الجديـد للعمـل» وكيفيـة تحليـل تجـارب التكامـل الاقتصـادي العربيـة مـن هـذا المنظـور، واسـتعراض مـا يسـميه الكاتـب بــ «ملامـح البصمـة الاقتصاديـة للـدول العربيـة»، بمـا تعنيـه مـن تحديـد لهويـة الاقتصـادات العربيـة، ومـن ثـم تحديـد فـرص ومـؤشرات مـا يمكـن تحقيقـه مـن تكامـل اقتصـادي عـربي .

ثالثـاً: بحـث «اقتصـاد المعرفـة وتكنولوجيـا المعلومـات في الـدول العربيـة: كتبتـه الأسـتاذة الدكتـورة أمـاني فـوزي أسـتاذ الاقتصـاد المسـاعد بالمركـز القومـي للبحـوث الاجتماعيـة والجنائيـة»، وفيـه تأخذنـا الكاتبـة إلى البحـث في تأثـير مدخـل مهـم جـداً للنهـوض بالاقتصـادات العربيـة وفـرص النهـوض بتكاملهـا، وهـو الانخـراط العـربي الجـاد في اقتصـاد المعرفـة وتكنولوجيـا المعلومـات، أي الاتجـاه العـربي نحـو التحـول إلى إعطـاء الأولويـة لاعتبـارات اقتصـاد المعرفـة وتكنولوجيـا المعلومـات: التـي تعطـي للقـدرات الاقتصاديـة العربيـة فرصـاً لتجـاوز محدوديـة القـدرات الاقتصاديـة العربيـة المحـدودة أو التـي في طريقهـا إلى الانحسـار ، مثـل المـوارد الأوليـة والطاقـة التقليديـة.

لذلـك كانـت الباحثـة حريصـة عـلى تعريـف «اقتصـاد المعرفـة» أو مـا يسـمى بــ «الاقتصـاد الجديـد» بأنـه «الاقتصـاد القائـم عـلى المعرفـة بشـكل مبـاشر أو غـير مبـاشر»، حيـث تعتـبر المعرفـة هـي «المحـرك الرئيـسي للنمـو الاقتصـادي»، ومـن هنـا تجـئ أهميـة المحـددات السياسـية والاجتماعيـة ، ناهيـك عـن المحـددات الاقتصاديـة للنهـوض بالمعرفة أولاً التـي هـي أسـاس تقـدم تكنولوجيـا المعلومـات، هـي الارتبـاط الجـدلي بـين اقتصـاد المعرفـة وبـين تكنولوجيـا المعلومـات، التـى تفـترض شروطـاً مهمـة منهـا التـداول الحـر للمعلومـات ضمـن نظـام سـياسي أكـثر فعاليـة، ومنهـا التعليـم كركيـزة لاكتسـاب المعرفة.

الدراسة من هذا المنطلق تركز على التعريف الدقيق بعناصر اقتصاد المعرفة وآليات الاندماج به، ودور الحكومات العربية في تشجيع التحول إلى اقتصاد المعرفة، وتختتم الدراسة في البحث في «واقع اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في الدول العربية»، ومنه تنكشف ملامح وفرص نحو الاقتصادات العربية وتكاملها.

رابعاً: دراسة العلاقة بين «صندوق النقد الدولي والاقتصادات العربية بين الواقع والمأمول»: لمعرفة نوع تأثيرات سياسات وبرامج ولوائح صندوق النقد الدولي كمؤسسة مالية عالمية على الاقتصادات العربية. كتبتها الدكتورة إكرام عبد الرحيم أستاذة الاقتصاد . ولكي تصل إلى إجابة على هذا الاستفسار قامت بدراسة مقارنة للعلاقة بين صندوق النقد الدولي وعدد من الاقتصادات العالمية، ومنها خرجت باستنتاج مهم يظهر مدى فداحة التأثيرات السلبية لذلك الصندوق على تلك الاقتصادات، وهذا ما تأكد أيضاً من خلال دراسة علاقة الصندوق بالاقتصادات العربية، من منظور فداحة ارتفاع المديونية الخارجية للدول العربية التى وصلت إلى ١,٤ تريليون دولار في عام ٢٠٢٣ مقارنة بمبلغ ٦٠٥ مليارات دولار في عام ٢٠١٠، خاصة في الدول العربي متوسطة ومنخفضة الدخل.

وأمام فداحة هذه المديونية التى تُعد من أعقد التحديات التي تواجه فرص نمو الاقتصادات العربية وتكاملها اهتمت الباحثة بتقديم عدد من الحلول لمواجهة ذلك التحدي.

نأمل أن تكون هذه الدراسات الأربع قد استطاعت أن تصل إلى إضاءات لفرص جديدة لحل أزمات نمو الاقتصادات العربية وفرص تكاملها .